العرب
الجمعة 2020/05/08
السنة 42 العدد 11696

الغنوشي «مجاهد» من أجل الغنيمة

وسام حمدي
صحافي تونسي

في اللحظة التي أخذ فيها التونسيون يناقشون، كما في كل ليلة من رمضان، ما سوّقته الأعمال الدرامية المحلية بشأن مفاهيم تاريخية بقيت غامضة يتمحور جلها حول من هو المقاوم ومن هو المجاهد الذي حرّر الوطن من الاستعمار الفرنسي، قفز الإسلاميون مجدّدا ليستحوذوا على انتصارات ليست من نصيبهم بربط كلمة "المجاهد" برئيس حركة النهضة راشد الغنوشي.

خرج العضد الأيمن لراشد الغنوشي نورالدين البحيري ليقول للتونسيين إن "الغنوشي مجاهد" وبل تساءل أيضا "إن لم يكن الغنوشي مجاهدا فمن هو المجاهد؟".

تصريح يبدو للبعض أنه مجرّد ردة فعل ضد القوى السياسية المدنية التي تنتقد بشدة دور الغنّوشي ليس بصفته فقط رئيسا للحزب الإسلامي بل لكونه رئيسا لبرلمان التونسيين، فيما بدا للبعض الآخر بمثابة تهيؤ لفترة عصيبة ستمليها مطالبات طيف سياسي واسع بالتحرك ضدّ سطوة الغنوشي على السلطات في تونس منذ ثورة يناير 2011، خاصة مع وجود بوادر لتكرار اعتصام الرحيل في 2013 الذي أطاح بحكومة الترويكا.

زعيم حركة النهضة ربح الاقتراب من الغرب أكثر مما ربحه التونسيون، حيث مكّنته تجربته في بريطانيا من هندسة قاعدة بيانات وعلاقات وطيدة مع بقية الطيف الإسلامي المتناثر في أوروبا

ورغم أنه لا يمكن دحض كل هذه الفرضيات السابقة، فإن خطوة البحيري تؤكّد في المقابل ضراوة المعركة أولا داخل حركة النهضة نفسها في ظل وجود رفض واسع من قبل قيادات تاريخية لمواصلة الغنوشي على رأس الحركة وكذلك احتدام الحرب في المشهد السياسي بما يفيد أن الإسلاميين في تونس باتوا يعرفون أنهم إن خسروا الغنوشي، فإنهم لن يخسروا فقط زعيما قادهم فكريا وأيديولوجيا لأكثر من عقد، بل إنهم سيخسرون كل أنواع دعم الحلفاء خاصة من تركيا وقطر.

منذ سبعة عقود تقريبا، لا يعرف التونسيون عن كلمة مجاهد سوى ربطها بالزعيم الحبيب بورقيبة الذي يلقّب بـ"المجاهد الأكبر" لأداوره الكبرى والتاريخية في إخراج المستعمر الفرنسي من تونس عام 1956، كما أنهم لا يعترفون بأن تلصق صفة مقاوم إلا بمن دافع عن البلد أو استشهد من أجلها في المعارك مع المستعمر وعلى رأس هؤلاء ما يسمى بـ"الفلاقة" وهم الذين اختاروا الجبال لمحاربة الجيش الفرنسي في أواخر أربعينات وبداية خمسينات القرن الماضي بدل رغد العيش مثلما اختار ذلك الغنوشي بهجرته إلى لندن.

بالنظر إلى كل هذا الارتباط العاطفي الذي لدى التونسيين بصفة "مجاهد" ثارت الأقلام وارتفعت كل الأصوات المناهضة لإطلالة البحيري الذي لم يكتف بوصف الغنوشي بالمجاهد بل شدّد أيضا على أنه قاوم محاولات التغريب طيلة عقود.

قفزة جديدة، لم ينتج عنها في تونس سوى طرح السؤال التالي: ماذا قدّم الغنوشي للبلاد كي ينال شرف المجاهد؟ وكيف قاوم رئيس حركة النهضة محاولات تغريب المجتمع التونسي وإبعاده عن حضارته الإسلامية وهو الذي قضى قرابة عقدين في بريطانيا؟

في إجابة على السؤال الأول لا يذكر التاريخ للغنوشي في معارضته للزعيم بورقيبة أو حتى الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي أي مواقف تذكر مصطفة لهموم الشعب التونسي. لقد كان هاجسه الأول أسلمة المجتمع والدعوة للنفير تحت شعار "الجهاد" بمعناه الديني الصرف لا بمعنى الجهاد من أجل الحياة وازدهار البلاد ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.

أما عن بطولات الغنوشي التي تحدّث عنها البحيري، بأنه كان أشبه بصمام أمان ضد محاولات الغرب للسطو على ثقافة المسلمين في تونس وتحويل وجهتها إلى منعرج خطير، فإنه لم يُسمع للغنوشي ولم يقرأ عنه طيلة عقدين من الزمن في بريطانيا سوى محاولات فكرية إسلامية لخصت تقريبا كل عصارة فكره في معاداته لقيم الحداثة والمساواة بين الرجل والمرأة.

وعلى العكس تماما مما قاله البحيري، فإن زعيم حركة النهضة ربح الاقتراب من الغرب أكثر مما ربحه التونسيون، حيث مكّنته تجربته في بريطانيا من هندسة قاعدة بيانات وعلاقات وطيدة مع بقية الطيف الإسلامي المتناثر في أوروبا ما جعله يعود إلى تونس بعد ثورة 2011 أكثر ثراء وأكثر قوة.

إنّ جرد مسار العمل السياسي لراشد الغنوشي منذ سبعينات القرن الماضي، لا يؤشر أيضا إلا لكونه كان لا يتعامل مع مصطلح المجاهد إلاّ بمفهومه الديني والإسلاموي البحت الذي يحصر الجهاد في سبيل الله والقتال من أجل الغنيمة.

وإن كان البحيري يقصد أن مجاهدة الغنوشي هي من أجل الغنيمة، فهذا الشيء ليس جديدا حيث كابد الرجل طيلة عشر سنوات قضاها كحاكم فعلي في تونس ودخل في حروب حتى مع إخوانه من الحركة لا لشيء وإنما من أجل حفظ بقائه على عرش الحكم كلف ذلك ما كلف التونسيين.. شذرات جهاد لخّصها الغنوشي مؤخرا باختلاق صراعات مع الرئيس قيس سعيّد ومع رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ ومع المعارضة، كما ترجمها أيضا بضرب كل من يعارضه داخل النهضة لدفعه إلى الاستقالة على غرار عبدالحميد الجلاصي الذي سئم الرحلة الطويلة التي خاضها به الغنوشي طيلة أربعة عقود.

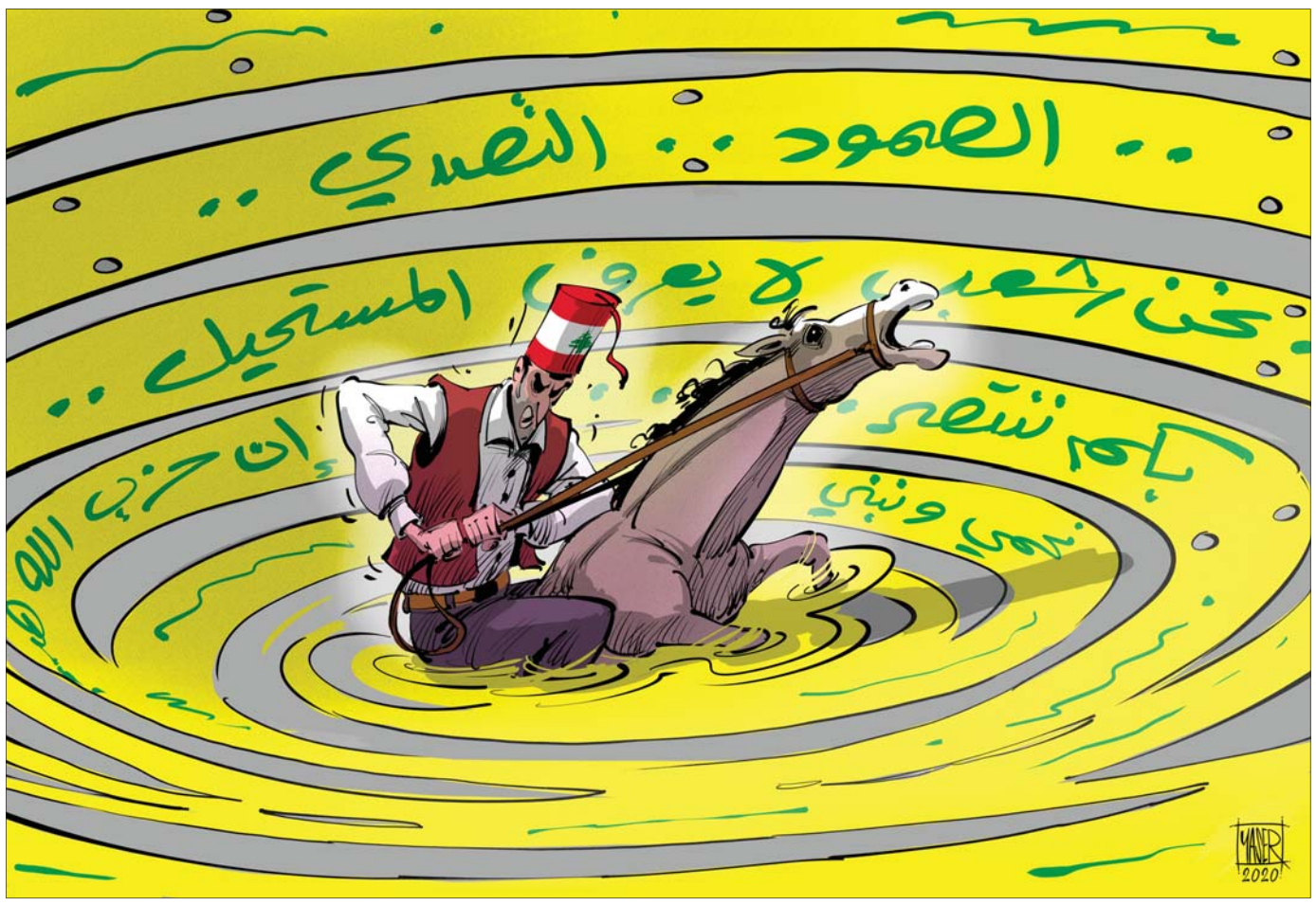

لبنان والودائع المصرفية... والكهرباء

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

لا يمنع كلام الأمين العام لـ"حزب الله" حسن نصرالله الذي يدعو فيه اللبنانيين إلى التضامن الداخلي في وجه الأزمة الاقتصادية وإلى إعطاء الوقت لحكومة حسّان دياب، من التذكير ببعض النقاط المهمّة في مقدّمها ما مصير أموال اللبنانيين والعرب في المصارف ومتى يفتح ملفّ الكهرباء أحد الأسباب الأساسية لهدر المال العام؟

لا بدّ من التذكير بنقاط مهمّة مطروحة في لبنان حيث يتصرّف حسن نصرالله كأنّه "مرشد" الجمهورية. قبل ذكر هذه النقاط، يمكن القول إن التضامن بين اللبنانيين مهمّ جدا، خصوصا عندما يتعلّق الأمر بمقاومة "المقاومة" وما تحاول فرضه على لبنان عبر حكومة حسّان دياب في "عهد حزب الله".

ليست الخطّة الاقتصادية التي خرجت بها الحكومة التي يسعى رئيس الجمهورية ميشال عون إلى تسويقها، عبر اجتماع من النوع المضحك المبكي انعقد في قصر بعبدا، سوى محاولة أخرى لتغيير وجه لبنان العربي بالمعنى الحضاري للكلمة.

يخفي الاجتماع الاعتداء على لبنان البلد المنفتح على كلّ ما له علاقة بثقافة الحياة في هذا العالم. لبنان المنفتح أوّلا على هذه الثقافة بكل ما تعنيه، خصوصا لجهة حصول أبنائه على تعليم جيّد يسمح لهم بدخول أفضل الجامعات، أكان ذلك داخل لبنان أم خارجه.

إن هذه الخطة التي يعتبرها رئيس الجمهورية "تاريخية"، لا علاقة لها لا بالتاريخ ولا بالجغرافيا ولا بأي منطق من أيّ نوع. هذه خطّة لا تشبه لبنان وتاريخه في شيء بمقدار ما تشبه ما نادت به الأنظمة التي قامت في المنطقة نتيجة انقلابات عسكرية خربت، إلى أبعد ما يمكن تصوّره، بلدانا مثل سوريا والعراق وكان يمكن أن تخرب المغرب أو الأردن لولا تلك البركة الإلهية التي رافقت الملك الحسن الثاني، والملك الحسين بن طلال، رحمهما الله.

تظلّ النقطة الأهمّ كيف التعاطي مع صندوق النقد الدولي الذي سمح "حزب الله" للحكومة بالتوجّه إليه شرط ألّا تستسلم له. لكن حسن نصرالله الذي لديه مآخذ على المصارف اللبنانية، وقد وجّه إليها انتقادات شديدة وتهديدات مبطّنة، لا يعرف أن لبنان لا يستطيع فرض شروط من أيّ نوع على مؤسسة مالية دولية مثل صندوق النقد. مجرّد الذهاب إلى الصندوق هو بمثابة "استسلام" للصندوق. لو كان لدى لبنان أي خيارات أخرى، لما ذهب أصلا إلى صندوق النقد الذي لديه وصفته لكل بلد، بغض النظر عمّا إذا كانت هذه الوصفة جيدة أم لا.

لا بد من تبسيط الأمور. إنّ المصارف ارتكبت خطأ كبيرا عندما وافقت على توفير المال عبر البنك المركزي للدولة اللبنانية. يتحمّل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مسؤولية ما في هذا المجال. لكن ما العمل عندما تكون هناك سلطة لبنانية ترفض أي إصلاحات من أيّ نوع. لا بدّ من التساؤل من عرقل الإصلاحات التي كانت شرطا من شروط حصول لبنان على مساعدات مؤتمر "سيدر" الذي انعقد في نيسان – أبريل من العام 2018. الأكيد أن الرئيس سعد الحريري بذل، في مرحلة ما بعد "سيدر"، كلّ ما يستطيع من جهود من أجل السير في الإصلاحات التي هي جزء لا يتجزأ من مقررات المؤتمر. من وقف في وجه سعد الحريري ومن لا يزال يقف في وجهه غير "العهد القوي"، الذي هو "عهد حزب الله" وأداته المسيحية؟ من عمل على عزل لبنان عربيا ووضعه في "جبهة الممانعة" المعادية لكلّ ما هو عربي في المنطقة؟

شدّد بيان لوزارة الخارجية الفرنسية صدر في أول أيّار – مايو الجاري على ضرورة إقدام الحكومة اللبنانية على الإصلاحات المطلوبة. أشار البيان أيضا إلى ما صدر عن المجموعة الدولية لدعم لبنان التي اجتمعت في الحادي عشر من كانون الأول – ديسمبر الماضي في باريس والتي ركّزت بدورها على ضرورة الإصلاحات.

تكمن أهمّية بيان مجموعة الدعم في أنها تضم روسيا والصين وليس الولايات المتحدة والأوروبيين والمؤسسات المالية الدولية، إضافة إلى منظمة الأمم المتحدة فقط. إنّ دولا مثل روسيا والصين طالبت الحكومة اللبنانية بالإصلاحات آخذة في الاعتبار أن ثورة شعبية حقيقية اندلعت في لبنان يوم السابع عشر من تشرين الأوّل – أكتوبر 2019.

ليست الخطّة الاقتصادية التي خرجت بها الحكومة التي يسعى رئيس الجمهورية ميشال عون إلى تسويقها، عبر اجتماع من النوع المضحك المبكي انعقد في قصر بعبدا، سوى محاولة أخرى لتغيير وجه لبنان العربي بالمعنى الحضاري للكلمة

بسبب ممارسات "حزب الله" تجاه العرب وتجاه المجتمع الدولي، سدّت كل الأبواب في وجه لبنان. لذلك، يبدو بعض التواضع ضروريا أكثر من أيّ وقت. ماذا يعني التواضع؟ يعني قبل كلّ شيء تفادي إطلاق الشعارات وتصديقها.

لا تأخذ الشعارات إلى أي مكان. على العكس من ذلك، ترتدّ هذه الشعارات على أصحابها عاجلا أم آجلا. يعني التواضع ثانيا أن لبنان لا يمتلك شروطا يستطيع فرضها على صندوق النقد الدولي. على لبنان إنقاذ نظامه المصرفي قبل أيّ شيء. هذه أولويّة لبنانية... إضافة إلى أولوية أخرى اسمها الشجاعة. تعني الشجاعة الاعتراف بالهدر في قطاع الكهرباء، وهو هدر يكلّف لبنان ملياري دولار سنويا. وهذا الهدر يتحمّل مسؤوليته "التيّار الوطني الحرّ" الذي يتولّى ملف الكهرباء منذ ما يزيد على عشر سنوات.

مرّة أخرى، إنّ التواضع أكثر من ضروري. لبنان بلد مفلس. نظامه المصرفي على شفا الانهيار بسبب الدولة اللبنانية التي قبلت المصارف، للأسف، توفير الأموال لها، بالعملة الصعبة. من يتحمّل مسؤولية وصول الوضع إلى ما وصل إليه هو الدولة اللبنانية التي لديها ما تتصرّف به وليس المصارف. أموال المودعين انتهت لدى الدولة وليس لدى المصارف التي تتحمّل من دون شكّ مسؤوليات معيّنة ومحدّدة. هذا واقع. أمّا الرغبة في القضاء على النظام المصرفي، أي على لبنان، فهذا شيء آخر مرتبط بأجندة إيرانية معروف من ينفذها على الأرض.

لا تنقذ لبنان الشعارات، مهما كانت كبيرة وبرّاقة. ما ينقذه هو التعاطي مع الواقع والحقائق على الأرض لا أكثر. هل هناك من يريد إنقاذ لبنان بدءا بالاعتراف بأنّ ملفّ الكهرباء هو المكان الجدّي لاختبار صدق الحكومة. أمّا المكان الأهمّ، فهو سلاح "حزب الله" الذي تهمّه مصلحة إيران وليس مصلحة لبنان. لا أمل بأيّ إصلاح في بلد لا تحتكر فيه الدولة السلاح لا أكثر ولا أقلّ.